أوهَامُ السِّيرَافي في نِسْبَةِ الآراءِ إلى الفَرَّاء
(دراسةٌ نحويةٌ)

أ.م.د. حيدر فخري ميران
كلية الآداب/ جامعة بابل

أ.م.د. محمد شاكر ناصر الربيعي
كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل

المقدمة

هذا بحث في الأوهام النحوية يسلط الضوء على عَلَمَيْنِ كبيرين من اعلام النحو العربي هما: الفراء[١] الذي وقع عليه الوهم، والسيرافي[٢] وهو المقصود بهذه الدراسة إذ يؤلف ما قدمه في مسائل الفراء النحوية انموذجا لشدة الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية في تجاوز مسالة الخلاف في المسائل النحوية الحقيقية وبين ما ابتدع واختلق ليكون خلافا ينتقم البصريون من غريمهم نحاة الكوفة.

إن الخلاف النحوي كثر وانتشر فلا تكاد مسائل النحو وابوابه تخلو منه مما شجع المهتمين بالخلاف الى وضع مصنفات تجمع مذاهب المدرستين وقد حفظت لنا التراجم مصنفات عديدة اهتمت بالخلاف من نحو:المهذّب في النّحو. لأبي عليّ، أحمد بن جعفر الدّينوري (ت٢٨٩هـ)[٣]، واختلاف النحويين لأحمد بن يحيى بن زيد بن سيار (ت٢٩١هـ)[٤]، والمسائل على مذهب النحويين، مما اختلف فيه البصريون والكوفيون لأبي الحسن محمّد بن أحمد بن كيسان (ت-٢٩٩هـ)، المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين[٥] لأبي جعفر أحمد بن محمّد المعروف بالنَّحاس (ت-٣٣٧هـ)[٦]، الاختلاف.لعبيد الله بن محمد بن جعفر بن محمد بن عبد الله الأزدي (ت٣٤٨هـ)[٧]، والخلاف بين النَّحويين لأبي الحسن علي بن عيسى المعروف بالرماني (ت-٣٨٤هـ)[٨]، والمسائل التي اختلف فيها النحويون من أهل البصرة والكوفة لأبي

---

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء الكوفي مولى بني أسد، أخذ عن أبي الحسن علي بن حمزة الكسائي، وأخذ عنه سلمة بن عاصم، ومحمد بن عاصم السمري وغيرهما.وكان إماماً ثقة.ويحكى عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، أنه قال: لولا الفراء لما كانت اللغة؛ لأنه خلصها وضبطها، ولولا الفراء لسقطت العربية؛ لأنها كانت تنازع ويدعيها كل من أراد، ويتكلم الناس على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب. وتوفي الفراء سنة سبع ومائتين في طريق مكة، وقد بلغ ثلاثاً وستين سنة، وكذلك حكى عن أحمد بن يحيى ثعلب. قال: توفي الأخفش بعد الفراء، وتوفي الفراء سنة سبع ومائتين في خلافة المأمون، بعد دخول المأمون العراق بثلاث سنين.ينظر:نزهة الالباب في طبقات الادباء: ١/٨١-٨٤.

(٢) هو أَبُو سَعِيدٍ السِّيرَافِيُّ النَّحْوِيُّ الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الله بن المرزبان. الْقَاضِي، سَكَنَ بَغْدَادَ وَوَلِيَ الْقَضَاءَ بِهَا نِيَابَةً، وله شرح كتاب سيبويه، وطبقات النحاة. وكان أبو سعيد هذا عالما باللغة والنحو والقراءات وَالْفَرَائِضِ وَالْحِسَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ فُنُونِ الْعِلْمِ، وكان مع ذلك زَاهِدًا لَا يَأْكُلُ إِلَّا مِنْ عَمَلِ يَدِهِ، كَانَ يَنْسَخُ فِي كُلِّ يَوْمٍ عَشْرَ وَرَقَاتٍ بعشرة دراهم، تكون منها نفقته، وكان من أعلم الناس بنحو البصريين،، قرأ القراءات عَلَى ابْنِ مُجَاهِدٍ، وَاللُّغَةَ عَلَى ابْنِ دُرَيْدٍ، والنحو على ابن السراج وابن المرزبان، توفي أَبُو سعيد السيرافي فِي يوم الاثنين الثاني من رجب سنة ثمان وستين وثلاثمائة عَنْ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ سَنَةً، وَدُفِنَ بِمَقْبَرَةِ الْخَيْزُرَانِ. ينظر: العبر: ٢/ ٣٤٧، ومرآة الجنان:٢/ ٣٩٠، والبداية والنهاية:١١/ ٢٩٤، والكامل في التاريخ: ٨/ ٦٩٨، وشذرات الذهب: ٣/ ٦٥، والفهرست: ٦٢.

(٣) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ٢١٥، معجم الأدباء: ٢/ ٢٣٩-٢٤٠، وأنباه الرواة على أنباه النحاة: ١/ ٣٣.

(٤) ينظر الفهرست:٨١، معجم الأدباء: ٥/ ١٠٢-١٠٣.

(٥) ينظر: الفهرست:٨٩، طبقات النحويين واللغويين:١٥٣، ٢٢١، وأنباء الرواة: ١/ ١٠٣.

(٦) ينظر: طبقات النحويين واللغويين:٢٢٠، والإعلام: ١/ ١٩٩.

(٧) ينظر: معجم الأدباء: ١٢/ ٦١-٦٢، وبغية الوعاة: ٢/ ١٢٨.

(٨) ينظر: أنباه الرواة: ٢/ ٢٩٥، ونزهة الألباه: ٢١٧، والنجوم الزاهرة: ٤/ ١٦٨.

محمد ابن الفرس (ت-٥٩٧هـ)[١]، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الانباري (ت- ٥٧٧هـ)[٢]، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري (٥٣٨هـ-٦١٦هـ)[٣]، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي (٨٠٢هـ)[٤].

فهذه المصنفات جمعت ما أمكن جمعه من مسائل الخلاف بل زادت في مسائل بعضها مما لا يستحق الزيادة كما حدث في المسائل النحوية التي عرضها السيرافي بحق الفراء التي ردَّتْ مصنفات الاخير ما نسبه السيرافي إليه. ولعل لهذا الوهم أسباب عديدة أذكر أهمها:

١.التعصب المذهبي.

٢.ضعف النقل.

٣.تبني وجه واحد دون وجه:

٤. ضياع العديد من مؤلفات الكوفيين.

كل ذلك وغيره من عوامل يدخل فيها انتحال البصريين على الكوفيين دون وجه حق أدت الى ما ظهر واضحا من مسائل الوهم عند رجال القرن الرابع الهجري وما بعده بحق الكوفيين عامة وجهد الفراء خاصة، وها أنا أعرض المسائل النحوية التي لم أقف على حقيقتها عند الفراء سواء بإثبات النص أم بمحاورته من لدن السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه.

الاسم المرفوع بعد (ان) الشرطية:

تعدُّ (ان) الشرطية من الأدوات الجازمة لفعلين هما: فعل الشرط وجوابه، من نحو قوله تعالى ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾[٥]، وهي أم الباب وغيرها مما يجزم فعلين انما جزمهما لتضمنه معناها[٦]، وقد أوجب النحاة في الشرط ان يكون فعلا خبريا متصرفا غير مقترن بقد، أو لن، أو ما النافية، أو السين أو سوف، كما عدّوا الأصل في جواب الشرط أن يكون كفعل الشرط أي صالحا لان يكون شرطا، فان لم يكن الشرط صالحا اقترن بالفاء لتربطه بذلك الشرط بسبب فقد المناسبة اللفظية حينئذ بينهما[٧].

وهي مختصة بالجملة الفعلية[٨] فإن وقع بعد (ان) الشرطية اسم من نحو قوله تعالى﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[٩] فللنحاة مواقف متباينة في إعراب ذلك الاسم على النحو الآتي[١٠]:

١. مذهب الكوفيين: إنَّ الاسم مرفوع على الفاعلية من غير تقدير فعل بما عاد عليه من الفعل، وحجتهم تقوم على ما يأتي:

أ. (انْ) الشرطية تعدُّ الأصل في باب الجزاء، فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها.

ب. إنَّ المكني المرفوع في الفعل هو الاسم الاول، فينبغي ان يكون مرفوعا به، كما قالوا (جاءني الظريف زيد)، وإذا كان مرفوعا به لم يفتقر إلى تقدير فعل.

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء: ٢١/ ٣٦٤-٣٦٥، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة: ١٣٢.

(٢) ينظر: وفيات الأعيان: ٢/ ٢٣٠، وهدية العارفين: ٥/ ٥١٩.

(٣) حققه الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها من جامعة أم القرى ١٣٩٦هـ.

(٤) حققه ونشره الدكتور طارق الجنابي، في الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

(٥) البقرة/ ٢٨٤

(٦) جامع الدروس العربية: ٣٠٢.

(٧) شرح ابن عقيل: ٤/ ٣٧-٣٨، وجامع الدروس العربية: ٣٠٥.

(٨) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك:٢/ ٧٩.

(٩) التوبة/ ٦.

(١٠) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ١٣٤، واللباب في علل البناء والاعراب: ٢/ ٥٧.

٢. مذهب البصريين: أنَّ الاسم يرتفع على الفاعلية بتقدير فعل، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر، قال الأزهري: (ف (أحد) فاعل فعل محذوف يفسره استجارك والتقدير: وإنْ استجارك أحد استجارك. والحذف في هذه الصورة الآخيرة واجب؛ لأن استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض. وتقدم الخلاف فيهما)[١]، قال النيسابوري (ت٨٥٠هـ): (كرهوا الجمع بين المفسر والمفسر فحذفوا المفسر.والغرض بناء الكلام على الإبهام ثم التفسير من حيث إنّ (إنْ) من مظان وقوع الفعل بعده. وأيضا ذكر الفاعل هاهنا أهم لما بينا أن ظاهر الدليل يقتضي إباحة دم المشرك فقدم ليدل على مزيد العناية بصون دمه عن الإهدار. يقال: استجرت فلانا أي طلبت منه أن يكون جارا لي أي محاميا وحافظا من أن يظلمني ظالم، ومنه يقال: أجاره الله من العذاب أي أنقذه. والمعنى وإن جاءك أحد من المشركين بعد انسلاخ الأشهر لا عهد بينك وبينه. فاستأمنك ليسمع ما تدعو إليه من التوحيد والقرآن فأمنه حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ سماع تدبر وتأمل ثُمَّ أَبْلِغْهُ داره التي يأمن فيها إن لم يسلم ثم قاتله إن شئت فيها.)[٢].

واحتجَّ البصريون على الاضمار لما يأتي:

أ.أنه لا يجوز ان يكون الفعل ههنا عاملا فيه، لانه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعا بلا رافع وذلك لا يجوز فدل على ان الاسم يرتفع بتقدير فعل، وان الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدر. قال سيبويه: (واعلم أنّه لا ينتصبُ شيءٌ بعد إنْ ولا يرتفعُ إلا بفعلٍ، لأنّ إنْ من الحروف التي يُبنى عليها الفعلُ، وهي إنْ المجازاة، وليست من الحروف التي يُبتَدأُ بعدها الأسماءَ ليُبْنى عليها الأسماءُ. فإنّما أراد بقوله: إن زيدٍ وإن عمرٍو، إن مررتَ بزيدٍ أو مررتَ بعمرٍو) [٣]. وتابعه على ذلك أبو العباس المبرّد [٤].

ب. لا دليل على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه؛لانه يؤدي الى ان يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه وذلك لايجوز لانه لا نظير له في كلامهم، فوجب ان يكون مرفوعا بتقدير فعل، ويكون الفعل الظاهر مفسرا له.

٣. مذهب أبي الحسن الأخفش: ان الاسم مرفوع على الابتداء، خبره الجملة الفعلية بعده، فلا حذف ولا تقديم في الجملة[٥]. الجملة[٥]. كما انه يتفق مع الكوفيين بعدم تخصص الشرطية بالجملة الفعلية [٦].

هذا هو رأي جمهور النحويين في توجيه رفع الاسم الواقع بعد (ان الشرطية) أما السيرافي فقد نقل وجها من ذلك الخلاف فيقول: (وزعمَ الفرّاءُ أنّ ﴿ أحد﴾ مرفوعٌ بالعائد الذي عاد إليه، وهو ضميرُ الفاعل الذي في ﴿ استجارك﴾) [٧].

ومن خلال هذا النص يسجل الباحث الملاحظات الآتية:

١. إنَّ السيرافي يحمل الفراء أوجها في اعراب الاسم بعد إنْ الشرطية (احد) غير الفاعل الذي لاقى اجماع النحويين في نسبة الفاعلية لمذهب الكوفيين، من خلال تحديد ضمير الفاعل في جملة (استجارك). وبذلك يذهب التوجيه النحوي الى اتجاهين اثنين:

أ. الابتداء: ف (أحد) مبتدأ، خبره الجملة الفعلية التي بعده. وهذا الرأي فاسد، (وذلك لأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختصّ به دون غيره، ولهذا كان عاملًا فيه، وإذا كان مقتضيًا للفعل ولا بد له منه بطل تقدير الابتداء؛ لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل؛ لأن حقيقة الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية

---

(١) شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٤٠٣.

(٢) غرائب القرآن:٣/ ٤٣٣.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٦٣، ٣/ ١١٣-١١٤.

(٤) ينظر: المقتضب: ٢/ ٧٢.

(٥) لكن التقدير بفعل أقيس الوجهين عند الاخفش. ينظر: معاني القران (للاخفش): ١/ ٣٥٤.

(٦) شرح التصريح على التوضيح:١/ ٧٠١.

(٧) شرح السيرافي: ٢/ ١٦١، ٣/ ٣٢٣.

المظهرة أو المقدرة، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم)[١]، قال الزجاج: (ومن زعم أنه يرفع أَحَداً بالابتداءِ فخطأ.لأن الجزاءَ لا يتخطى ما يرفع بالابتداء ويعمل فيما بعده)[٢].

وقال الرازي: (وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْتَفِعَ بِالِابْتِدَاءِ لِأَنَّ إِنْ مِنْ عَوَامِلِ الْفِعْلِ لَا يَدْخُلُ عَلَى غَيْرِهِ.فَإِنْ قِيلَ: لَمَّا كَانَ التَّقْدِيرُ مَا ذَكَرْتُمْ فَمَا الْحِكْمَةُ فِي تَرْكِ هَذَا التَّرْتِيبِ الْحَقِيقِيِّ؟قُلْنَا: الْحِكْمَةُ فِيهِ مَا ذَكَرَهُ سِيبَوَيْهِ، وَهُوَ إِنَّهُمْ يُقَدِّمُونَ الْأَهَمَّ وَالَّذِي هُمْ بِشَأْنِهِ، أَعْنَى وَقَدْ بَيَّنَّا هاهنا أَنَّ ظَاهِرَ الدَّلِيلِ يَقْتَضِي إِبَاحَةَ دَمِ الْمُشْرِكِينَ، فَقُدِّمَ ذِكْرُهُ لِيَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى مَزِيدِ الْعِنَايَةِ بِصَوْنِ دَمِهِ عَنِ الْإِهْدَارِ)[٣]، ويبدو أنَّ هذا المفهوم تبناه المتأخرون من النحويين في نسبة الابتداء للكوفيين، فقد نقل الأزهري عن الاخفش والكوفيين ما نصه (يجوز عندهم أن يكون "أحد" مبتدأ، وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه أو نعته بالمجرور بعده، و"استجارك" خبره)[٤].

ب. الاتباع على البدلية في ضوء جوازهم لتقديم الاسم على الفعل [٥]، لقولهم (إنه يرتفع بالعائد؛ لأن المَكْنِيَّ المرفوعَ في الفعل هو الاسم الأول فينبغي أن يكون مرفوعًا به كما قالوا: جاءني الظريف زيد" قلنا: هذا باطل؛ لأن ارتفاع زيد في "جاءني الظريفُ زيدٌ" إنما كان على البدل من الظريف، وجاز أن يكون بدلا لتأخر البدل عن المبدل منه، فأما ههنا فلا يجوز أن يكون بدلا؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه)[٦].

٢. إنَّ الفراء تعرض لمفهوم الآية القرآنية في موضعين:

– عند قوله (وقوله﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾[٧]، (هلك) فِي موضع جزم. وكذلك قوله وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ لو كَانَ مكانهما يفعل كانتا جزمًا كما قال الكميت [٨]:

فإن أنت تفعل فللفاعلي ين أنت المجيزين تلك الغمارا

وأنشد بعضهم [٩]:

صعدة نابتة فِي حائرٍ أَيْنَما الريحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ

إلا أن العرب تَختار إِذَا أتى الفعل بعد الاسم فِي الجزاء أن يَجعلوه (فعل) لأن الجزم لا يتبين فِي فَعَل، ويكرهون أن يعترض شيء بين الجازم وما جزم. وقوله﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾[١٠] معناهُ: أَلا تضلوا. ولذلك صلحت لا فِي موضع أن. هَذِه محنة لـ (أن) إِذَا صلحت فِي موضعها لئلا وكيلا صلحت لا.)[١١].

– عند قوله: (وقوله: وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ فِي موضع جزم وإن فُرِق بين الجازم والمجزوم بـ (أحد). وذلك سهل فى (إن) خاصة دون حروف الجزاء لانّها شرط وليست باسم، وَلَهَا عودة إلى الفتح فتلقى الاسم والفعل وتدور فِي الكلام

(١) الانصاف في مسائل الخلاف:٢/ ١٣٧.
(٢) معاني القران واعرابه: ٢/ ٤٣١.
(٣) تفسير الرازي: ١٥/ ٥٣٠.
(٤) شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٩٦.
(٥) لم يقل به الكوفيون لكنه قياس متبع.
(٦) الانصاف في مسائل الخلاف:٢/ ١٣٧.
(٧) النساء/ ١٧٦.
(٨) ديوانه: ١/ ١٩٦.
(٩) البيت لكعب بن جعيل في: خزانة الادب:٣/ ٤٧.
(١٠) النساء/ ١٧٦.
(١١) معاني القران (للفراء): ١/ ٢٩٦.

فلا تعمل، فلم يحفلوا أن يفرقوا بينها وبين المجزوم بالمرفوع والمنصوب. فأمّا المنصوب فمثل قولك: إنْ أخاكَ ضربتَ ظلمتَ. والمرفوع مثل قوله: إنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ولو حولت (هَلَكَ) إلى (إنْ يهلك) لجزمته.)[١].

من خلال النصين السابقين يسجل الباحث الملاحظات الآتية:

- إنْ الشرطية جازمة للفعلين الماضي والمضارع حيث استبدل هلك واستجار بوصفهما ماضيين بـ (يفعل).
- يفصح نصَّ الفراء صراحة بعدم ابتدائية الاسم ما بعد إنْ الشرطية عنده إنما يتأثر بالعامل الذي بعده فقوله: انْ أخاك ضربت ظلمت، فقد نصب (أخاك) على المفعول من أثر الفعل بعده، ويسري الأمر على الآية القرآنية التي ساقها فـ (امرؤ) فاعل للفعل بعده وهو (هلك) ولو حولت (هَلَكَ) إلى (إنْ يهلك) لجزمته.
- تحدث الفراء عن مسألة خلافية بينه وبين الكسائي تتعلق بتقدم الاسم المرفوع أو المنصوب بجواب الشرط على جوابه[٢]، جوابه[٢]، وهي ليست مدار البحث ههنا.

- صفوة القول- أنَّ ما نقل عن الفراء لم يكن دقيقا لو حمل السيرافي نفسه الى اجتزاء قوله، (وهو ضميرُ الفاعل الذي في ﴿استجارك﴾) واكتفى بقوله (أنّ ﴿أحد﴾ مرفوعٌ بالعائد الذي عاد إليه) لجانب الصواب وظل في مفهوم الفراء والكوفيين من الرفع على الفاعلية على اقل تقدير. فلا ابتداء في الاسم الواقع بعد ان الشرطية انما بحسب العامل الذي يجيء بعده، ودليل اخر ساقه الفراء عند قراءة عَبْد اللَّه: (إن الموتَ الَّذِي تفرُّون مِنْهُ ملاقيكُم)، ومن أدخل الفاء ذهب بالذي إلى تأويل الجزاء إِذَا احتاجت إلى أن توصل، ومن ألقى الفاء فهو عَلَى القياس لأنك تَقُولُ: إن أخاك قائم، ولا تَقُولُ: إن أخاك فقائم. ولو قلت: إن ضاربك فظالم كَانَ جائزًا لأن تأويل: إن ضاربك، كقولك: إن من يضربك فظالم، فقس عَلَى هَذَا الاسم المفرد الَّذِي فِيهِ تأويل الجزاء فأدخل لَهُ الفاء)[٣]. فضاربك عامله ظالم بعد ان الشرطية ان قصد الجزاء.

العامل في الاسم المرفوع بعد (لولا)

قال السيرافي: (وقال الفراء والكوفيون: لولا ترفع ما بعدها اذا قلت: لولا زيدٌ لعاقبتك، زيدٌ ترفعه لانعقاد الفائدة به ومعه، واللام جواب لولا.)[٤]، وتُعدُّ (لولا) من الحروف المختصة بالأسماء دون الافعال[٥] فيقال: لولا زيدٌ لاتيتك، وقد عمد عمد البصريون الى دفع النصوص التي من شأنها أن تثبت عدم اختصاص (لولا) بالاسمية بل تدخل على الفعلية ايضا، والغرض من ذلك هو سلب عمل (لولا) ان كانت غير مختصة من العمل، ويكون الاسم الواقع بعدها مرفوعا بالابتداء وخبره محذوف تقديره (حاضر)[٦]. قال سيبويه: (هذا بابٌ من الابتداء يُضمرُ فيه ما يُبنى على الابتداء وذلك قولُك: لولا عبدُ الله لكان كذا وكذا... وأمّا عبدُ الله فإنّه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء كما يرتفعُ بالابتداء بعد ألفِ الاستفهام، كقولك: أزيدٌ أخوك.)[٤]. وقال المبرّدُ: (اعلم أنّ الاسمَ الذي بعد (لولا) يرتفع بالابتداءِ، وخبرُه محذوفٌ لما يدلّ عليه. وذلك قولُك: لولا عبدُ الله لأكرمتُك. فـ (عبد الله) ارتفع بالابتداء. وخبرهُ محذوف، والتقدير: لولا عبدُ الله بالحضرة، أو لسبب كذا لأكرمتُك)[٥]. وقال ابن السراج: (قال: ("لَولا" وهي مركبة مِنْ معنى إنْ ولَو، وتبتدأ بعدها الأسماء وذلك أنها تمنع الثاني لوجود الأول، تقول: لَولا زيدٌ لهَلكنا تريدُ: لولا زيدٌ في هذا المكان لهلكنا، وإنما امتنع الهلاك لوجود زيدٍ في المكان وقال عز وجل: ﴿ لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[٧] وقد يستعملونها بمعنى هَلا يولونها الفعل.)[٨].

---

(١) معاني القران (للفراء): ١/ ٤٢٢.

(٢) ينظر:الإنصاف في مسائل الخلاف:٢/ ١٣٩.

(٣) معاني القران (للفراء): ٣/ ١٥٦.

(٤) شرح السيرافي:٢/ ٤٦٠.

(٥) الانصاف في مسائل الخلاف:١/ ٦٥.

(٦) اللباب في علل البناء والاعراب: ١/ ١٤٥، وشرح الكافية الشافية:١/ ٣٥٧، واللمحة في شرح اللمحة:٣٠٤.

(٧) سبأ/ ٣١.

(٨) الأصول في النحو:٢/ ٢١١.

واحتجاج البصريين في دخول (لولا) على غير الاسم محفوظٌ بالشعر على ضعف[١] في قول الجموح الظفيري[٢]:

لا درَّ درُّكِ إنّي قد رميتُهُمُ لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لمحدُودِ

وهو ما دفع السيرافي إلى القول بصحة ما قاله سيبويه في رفعُ ما بعده على الابتداء لأنّه غير مختصّ[٣]. وقد ردَّ أبو أبو بركات الانباري هذا البيت قائلا: (قولهم "إن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصًّا، ولولا حرف غير مختصّ" قلنا: نسلم أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصًّا، ولكن لا نسلم أن لولا غير مختص، قولهم "إنه يدخل على الفعل كما يدخل على الاسم...فأدخلها على الفعل " قلنا: لو التي في هذا البيت ليست مركبة مع "لا" كما هي مركبة مع لا في قولك "لولا زيد لأكرمتك" وإنما لو حرفٌ باقٍ على أصله من الدلالة على امتناع الشيء لامتناع غيره، و"لا" معها بمعنى لم؛ لأن لا مع الماضي بمنزلة لم مع المستقبل، فكأنه قال: قد رميتهم لو لم أحدّ، وهذا كقوله تعالى﴿ فَلا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾[٤]أي: لم يقتحم العقبة، وكقوله تعالى﴿فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى﴾[٥] أي: لم يصدق ولم يصلّ...أي: لم يفعله، فكذلك ههنا قوله "لولا حددت" أي لو لم أحدّ؛ فدلّ على أن "لولا" هذه ليست لولا التي وقع فيها الخلاف، فدل على أنها مختصة بالأسماء دون الأفعال، فوجب أن تكون عاملة على ما بيّنا.)[٦].

–من خلال ما تقدم– من استقراء لفكر البصريين عامة ونص السيرافي خاصة، يسجل الباحث الملاحظات الآتية:

١. مذهب الكوفيين: إنَّ الاسم بعد لولا ليس من باب الابتداء، انما من باب الرفع على لفاعلية والعامل فيه لا يخرج عن اثنين:

أ. مذهب الكسائي: إنّ الاسم بعد لولا يعرب فاعلا لفعل مقدر نابت (لا) منابه ؛لأن التقدير في قولك "لولا زيد لأكرمتك" لو انعدم زيد من إكرامك لأكرمتك، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفًا، وزادوا (لا) على (لو) فصار بمنزلة حرفٍ واحدٍ، وصار هذا بمنزلة قولهم:أما أنت منطلقا انطلقتُ معك، والتقدير فيه: إن كنت منطلقا انطلقت معك.). قال الرضي: (وقال الكسائيُّ: الاسمُ بعدها فاعلٌ لفعلٍ مقدّرٍ، كما في قوله: لو ذات سوارٍ لطمتني، وهو قريبٌ من وجهٍ، وذلك أنّ الظاهر منها أنّها (لو) التي تفيد امتناع الأوّل لامتناع الثاني)[٧]، فصار زيد فاعلاً بذلك المعنى حتى كأنك قلت: لو لو انعدم زيد، أو: غاب زيد، ما كان كذا وكذا[٨].

ب. مذهب الفراء: أنَّ الاسم مرفوع على الفاعلية بـ (لولا) حين قال: (وقولهُ: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ﴾[٩] رفَعَهم بـ(لولا)، ثمّ قال: ﴿أن تطئوهم﴾[١٠] فأنْ في موضع رفع بـ (لولا))[١١]، وقال أيضاً في موضع آخر من كتابه في حديث له عن (لولا، ولوما): (وهما ترفعان ما بعدهما)[١٢]، والظاهر مما ذكره الفرّاء أنّ لولا ترفعُ ما بعدها

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف:١/ ٦٥.
(٢) خزانة الأدب:١/ ٤٦٢.
(٣) ينظر: شرح السيرافي: ٢/ ٤٦٠ –٤٦١.
(٤) البلد/ ١١.
(٥) القيامة/ ٣١.
(٦) الانصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٦٥.
(٧) شرح الكافية: ١/ ٢٧٤ – ٢٧٥.
(٨) نتائج الفكر في النحو:٣٦٩.
(٩) الفتح/ ٢٥.
(١٠) الفتح/ ٢٥.
(١١) معاني القرآن (للفراء):٣/ ٦١.
(١٢) معاني القران (للفراء): ٢/ ٨٥.

أصالة، لا لأنّها نائبةٌ عن الفعل[١]. قال المرادي: (وليس في الكلام حرف يعمل الرفع فقط، خلافاً للفراء في قوله: إن لولا ترفع الاسم الذي يليها، في نحو: لولا زيد لأكرمتك.ومذهب البصريين أن الاسم، بعدها، مرفوع بالابتداء)[٢].

٢. وَهَمَ السيرافي في تحديد مذهب الفراء عن الكوفيين فما ذكره يختص بالفراء حصرا، ويبدو ان الامر قد اختلط على من سبقوه ومنهم ابن الشجري في أماليه[٣].

٣. إنَّ السيرافي أراد من نصه حمل الاسم على الرفع بغض النظر عن التأويل لكنه أخذ بدفع النصوص التي من شأنها الكشف بعدم اختصاص (لولا) في الأسماء؛ والغرض إبطال عملها وتوجه المفهوم نحو الابتداء.لذا تجاهل قول الكسائي في تأويله والذي جرى النسبة له للكوفيين عامة من لدن أبي البركات الأنباري.

الصفة الصالحة للخبرية إذا وجد معها ظرف مكرر:

تعدُّ هذه المسألة من المسائل الحقيقية لاوجه الخلاف النحوي الشائع في المصنفات النحوية التي ينبغي إعادة النظر فيها وبغيرها من ذلك الموروث النحوي الذي لم يلبث لأن يظهر حقيقته بعد شيوع المصنفات وتداولها عند الدارسين، فهذا الباب وغيرها ما كان له الظهور لو قابله قراءة دقيقة للتراث النحوي فضلا عن الأمانة العلمية في الطرح أو النقد التي يبدو أنها لم تكن بالدرجة التي يأمن بها أصحابها ما دام التشهير والانتقاص من مدرسة الآخر هو الغالب ووجد من يستسيغه ويرضاه وكأنه بضاعة يسوقونها للمهتمين بالخلاف والاختلاف.

إنَّ مضمون هذا الباب يسري على الوصف الواقع بين ظرفين عاد احدهما على موضع الاخر، فما يكون حكمه؟! فنحاة البصرة قالوا بأن له حكمين هما:

الأول: النصب، نقول: في الدار زيد قائما فيها.

الثاني: الرفــع، نقول: في الدار زيد قائم فيها.

قال سيبويه: (وتقولُ في النّكرةِ: في دارك رجلٌ قائمٌ فيها، فتَجري قائم على الصفة.وإن شئت قلت: فيها رجلٌ قائماً فيها على الجواز، كما يجوز فيها رجلٌ قائماً.وإن شئت قلت أخوك في الدّار ساكنٌ فيها، فتجعل فيها صفةً للسّاكن. ولو كانت التثنيةُ تنصبُ لنصبت في قولِك: عليك زيدٌ حريصٌ عليك)[٤]. وقال المبرّدُ: ((وإن كرّرت الظرفَ فكذلك تقول: إنّ زيداً في الدّار قائمٌ فيها، وكان زيدٌ في الدّار قائماً فيها، وإن شئت قلت: إنّ زيداً في الدّار قائماً فيها يجري مَجراه قبل التثنية)[٥].

واحتسب ابو البركات الانباري وغيره من النحاة هذين الحكمين للبصريين أيضا دون الكوفيين، وحمل للأخير وجها واحداً وهو النصب دون الرفع[٦]. مستشهدا بنصين قرآنيين هما:

– قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [٧]

–قوله تعالى ﴿ ♦ فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا ﴾ [٨]

وقد تبع السيرافي اولئك النحاة حين قال: (وقال الكوفيّون: ما كان من الظروفِ يكون خبراً ويُسمّونَه: الظرفَ التّام: فإنّك إذا كرَّرته وجبَ النصبُ في الصفة، وإن لم تكرّرْه فأنت مخيّرٌ، إن شئت نصبتَ، وإن شئت رفعتَ. واحتجّوا في

(١) اللباب في علل البناء والاعراب: ١/ ١٣٢.

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني:٢٧.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/ ٥١١.

(٤) الكتاب: ٢/ ١٢٦.

(٥) المقتضب: ٤/ ٣١٧.

(٦) الانصاف في مسائل الخلاف:١/ ٢٤٠.

(٧) هود/ ١٠٨.

(٨) الحشر/ ١٧.

المكرّر بقوله عزّ وجلّ: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾، وقولِه عزّ وجلّ ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾، وذكروا أنّه لم يجئ شيءٌ ممّا فيه تكريرٌ من نحو هذا مرفوعاً، وما ليس فيه تكريرٌ قد جاء بالرفعِ والنصبِ)[١]. وهذا الامر قد سرى عليه جميع النحاة لموقف الكوفيين من دون توثيق او تفحص، لذا يسجل الباحث الملاحظات الاتية:

١. قراءة الجمهور (خالدين) بالنصب على الحال، وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَالْأَعْمَشُ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَابْنُ أَبِي عَبْلَةَ (خَالِدَانِ) عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ أَنَّ وَالظَّرْفُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ[٢]، لكن المعنيين بالدرس القرآني استحسنوه بغير القران لمخالفته الرسم القرآني، قال الزجاج: (وقرأ عبد الله بن مسعود أنهما في النار خَالِدَان فِيهَا، وَهوَ في العربيةِ جائز إلَّا أنه خلاف المصحف، فمن قَالَ (خَالِدَيْن فيها) فنصب على الحال.ومن قرأ (خالدان) فهو خبر أَنَّ.والقراءة فَكَانَ عَاقِبَتهُمَا على اسم كانَ ويكون خبر كانَ أنهما في النار على معنى فكان عاقبتهما كَوْنَهُما في النَّارِ ويقرأ فكان (عاقِبَتُهُمَا) والنصب أحسَنُ.ويكون اسم كان (أَنَّهُمَا))[٣].

وقال القرطبي: (وَنَصَبَ عاقِبَتَهُما عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ كَانَ. وَالِاسْمُ أَنَّهُما فِي النَّارِ وَقَرَأَ الْحَسَنُ (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا) بِالرَّفْعِ عَلَى الضِّدِّ مِنْ ذَلِكَ. وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ" خَالِدَانِ فِيهَا" بِالرَّفْعِ وَذَلِكَ خِلَافُ الْمَرْسُومِ. وَرَفَعَهُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ" أن" والظرف ملغى)[٤]. ملغى)[٤].

٢. مذهب الفراء: فقد أجاز النصب والرفع في النصين القرآنيين وان كان النصب هو الأولى عنده، فقال: (وقولُه: ((فكان عاقبَتَهما أنّهما في النار خالدين فيها)) وهي في قراءة عبد الله: فكان عاقبَتَهما أنّهما خالدان في النار، وفي قراءتنا (خالدين فيها) نصبٌ، ولا أشتهي الرفع، وإن كان يجوزُ) [٥].

فقوله: (خالدين فيها) نصبٌ، ولا أشتهي الرفع، وان كان يجوز) دليل على جواز الأمرين وان اشتهى الأول وجوَّز الثاني وهذا في النص القرآني فكيف يكون في غيره، فهو ردّ على من ادعى النصب فقط كما ادعاه الأنباري حين قال: (أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا: الدليلُ على أنّ النصبَ واجبٌ النقلُ والقياسُ: أمّا النقلُ فقد قال الله تعالى: ((وأمّا الذين سُعدوا ففي الجنّة خالدين فيها)) فقوله تعالى (خالدين) منصوبٌ بالحال،ولا يجوز غيره، وقال تعالى: ((فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدين فيها)). ووجه الدليل من هاتين الآيتين أنّ القرّاء أجمعوا فيها على النصب، ولم يُرْوَ عن أحدٍ منهم أنّه قرأ في واحدةٍ منهما بالرفع.)[٦].

فالفراء اشتهاه كما ورد في رسمه القرآني لكنه أجاز الرفع ضمن أصوله النحوية، وقد أكد رغبته بالنصب في موضع آخر فقال: (وذلك أنّ الصفة قد عادت على النار مرتين،والمعنى للخلود، فإذا رأيت الفعل بين صفتين قد عادت إحداهُما على موضعِ الأُخرى نصبت الفعلَ. فهذا من ذلك، ومثلُه في الكلامِ قولُك: مررتُ برجلٍ على بابهِ متحمّلاً به، ومثلُه قولُ الشاعرِ[٧]:

والزَّعفرانُ على ترائِبها شَرِقاً بهِ اللَّبَّاتُ والنّحْرُ

لأنّ الترائبَ هي اللّبّاتُ ها هنا،فعادت الصفةُ باسمها الذي وقعت عليه أولاً) [٨].

---

(١) شرح السيرافي: ٢/ ٤٥٥.

(٢) تفسير الرازي:٢٩/ ٥١١، وفتح القدير:٥/ ٢٤٤.

(٣) معاني القران واعرابه ٥/ ١٤٩

(٤) تفسير القرطبي:١٨/ ٤٢.

(٥) معاني القرآن (للفراء): ٣/ ١٤٦.

(٦) الإنصاف: ١/ ٢٥٨.

(٧) البيت للمخبل السعدي، ينظر: لسان العرب: ١٠/ ١٧٧، مادة (شرق).

(٨) معاني القرآن (للفراء): ٣/ ١٤٦.

إنما ألزم الفراء النصب دون الرفع إذا اختلفت الصفتان ووقع اسمُ الفاعل بينهما فحينئذٍ يجوز فيه الرفعُ والنصبُ، قال: ((فإذا اختلفت الصّفتانِ: جاز الرفعُ والنصبُ على حُسنٍ، من ذلك قولُك:عبدُ الله في الدّارِ راغبٌ فيك، ألا ترى أنّ (في) التي في الدّار مخالفةٌ لـ (في) التي تكون في الرغبة) [١].

٣. نقل المفسرون تأويلات المدرستين في (خالدين) مؤكدين مذهب الفراء بالنصب والرفع وحملوه على المذهب الكوفي، فقد قال الطبري: ((واختلف أهل العربية في وجه نصب قوله: (خَالِدِينَ فِيهَا) فقال بعض نحوي البصرة: نصب على الحال، وفي النار الخبر؛ قال: ولو كان في الكلام لكان الرفع أجود في "خالدين" قال: وليس قولهم: إذا جئت مرّتين، فهو نصب لشيء، إنما فيها توكيد جئت بها أو لم تجيء بها فهو سواء، إلا أن العرب كثيرًا ما تجعله حالا إذا كان فيها للتوكيد وما أشبهه في غير مكان؛ قال: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا) وقال بعض نحويي الكوفة: في قراءة عبد الله بن مسعود (فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَانِ فِيهَا) ؛ قال: وفي أنهما في النار خالدين فيها نصب؛ قال: ولا أشتهي الرفع وإن كان يجوز، فإذا رأيت الفعل بين صفتين قد عادت إحداهما على موضع الأخرى نصبت، فهذا من ذلك؛ قال: ومثله في الكلام قولك: مررت برجل على نابِه متحملا به؛ ومثله قول الشاعر[٢]: والزعفران على ترائبها... شرقا به اللَّبَّات والنَّحْر لأن الترائب هي اللبات، ها هنا، فعادت الصفة باسمها الذي وقعت عليه، فإذا اختلفت الصفتان جاز الرفع والنصب على حُسْن، من ذلك قولك: عبد الله في الدار راغب فيك، ألا ترى أن "في" التي في الدار مخالفة لفي التي تكون في الرغبة؛ قال: والحجة ما يُعرف به النصب من الرفع أن لا ترى الصفة الآخرة تتقدم قبل الأولى، ألا ترى أنك تقول: هذا أخوك في يده درهم قابضًا عليه، فلو قلت: هذا أخوك قابضًا عليه في يده درهم لم يجز، إلا ترى أنك تقول: هذا رجل قائم إلى زيد في يده درهم، فهذا يدل على أن المنصوب إذا امتنع تقديم الآخر، ويدل على الرفع إذا سهل تقديم الآخر.) [٣].

-ومما تقدم- فلا خلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة حكم الوصف إذا تكرر الظرف فيها فكلاهما أجاز النصب والرفع لذلك الوصف، وإنما وجه الفراء بالنصب حفاظا على رسمه القرآني فضلا عن قراءة الجمهور من القراء بالنصب كما أوضحنا.بل أننا نجد الزجاجي يناصر الرفع دون النصب فيقول: (إن النار صفة، وفيه صفة فوقع خالدين بينهما، فلا يجوز فيه الرفع ومن قال من النحويين إن الرفع جائز فقد لحن.) [٤].

تركُّب (إلا) وعامل النصب:

قال السيرافي: (وقال الفرّاء: (إلاّ) أُخِذت من حرفين (إنّ)التي تنصبُ الأسماءَ ضُمّت إليها (لا) ثم خُفِّفت فأُدغمت النّونُ في اللام فصارت إلاّ ،فأعملوها فيما بعدها عملين: عملُ (إنّ) فنصبوا بها. وعملُ (لا) فجعلوها عطفاً وشبّهها بحتى...وشبّهها أيضاً بـ (لولا) لأنّها (لو) و(لا) رُكبتا وجُعلتا حرفاً واحداً)[٥].

فقد أراد السيرافي من هذا النص ان يثبت عن الفراء بأن عامل النصب هو (إنَّ) المركبة مع (لا)، وهذا المفهوم قد اعتمده نحاة البصرة على الكوفيين في تبنيهم العمل بـ (انَّ)[٦]. وهذا الامر مردود لامرين:

١. إن الفراء يرفض العمل بـ (انَّ) على المستثنى، وله موقف واضح من رأي الكسائي حين رأى الاخير ان ناصب المستثنى في قولهم: (قام القوم الا زيدا لم يقم) هو (انَّ) بعد (الا) بتقدير: (قام القوم الا أنَّ زيدا لم يقم)[٧]. وقد نقل

---

(١) معاني القران (للفراء):٣/ ١٤٦.

(٢) البيت للاعشى، ينظر: ديوانه:، والجليس الصالح الكافي والانيس الناصح الشافي:٢٥٥.

(٣) تفسير الطبري: ٢٣/ ٢٩٧.

(٤) الجمل في النحو:١/ ١٤١.

(٥) شرح السيرافي: ٣/ ٦٢.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٥٠/٣، ومشكل إعراب القرآن: ١٠٣/٢، والبيان: ٢٤١/٢.

(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٦١/١، وشرح المفصّل: ٧٧/٢، وشرح التسهيل: ٢٧٩/٢، وشرح الكافية: ٨٠/٢.

السيرافي رداً للفراء يرد على قول الكسائي قائلا: (لو كان هذا النصبُ بأنّه لم يفعل لكان مع (لا) أوجب في قولك: (قام زيدٌ لا عمرو)[١].

٢. رأي الفراء في تركيب (الا) ورد في معاني القران ما نصه: (ونرى أنّ قول العرب (إلاّ)إنّما جمعوا بين (إنْ) التي تكون جحداً وضمّوا إليها (لا) فصارا جميعاً حرفاً واحدا وخرجا من حدّ الجحد إذ جُمعتا فصارت حرفاً واحداً... ومثل ذلك قوله: لولا، إنّما هي لو ضُمّت إليها لا فصارتا حرفاً واحداً)[٢]. فـ (الا) تتركب من (إنْ) النافية، و(لا). ونعلم أنَّ (إنْ) النافية إذا خففت عملت عمل (ما) النافية[٣].

ويظهر العمل في ما بعد (الا) دليلا على عدم تبنيه كون (انّ) ناصبا للمستثنى ففي الوقت الذي ذهب سيبويه الى ان عامل النصب في المستثنى هو ما قبل (الا) وذلك عند قوله: (هذا بابٌ لا يكونُ المستثنى فيه إلاّ نصباً لأنّه مُخرَجٌ مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عَمِلَ العشرون في الدّرهم حين قلت: له عشرون درهماً، وهذا قول الخليل رحمه الله، وذلك قولُك: أتاني القومُ إلاّ أباك... وانتصبَ الأَبُ إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله،ولم يكن صفةً، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام)[٤]، فإن الفراء عامل المستثنى بحسب نوع الاستثناء فان كان موجبا فان (الا) تنصب ما بعدها، وان كان كان مفرغا يجعل ما قبلها تابعا لما بعدها[٥]، وذلك في قوله: (والوجهُ في (إلاّ) أنْ ينصبَ ما بعدها إذا كان ما قبلها لا جحد فيه، فإنْ كان ما قبل (إلاّ) فيه جحدٌ جعلت ما بعدها تابعاً لما قبلها)[٦].

فنص الفراء يوافق سيبويه من وجه ويخالفه من آخر والغريب ان السيرافي قد ردَّ الفراء لما وافق فيه سيبويه فقال: (والذي قاله الفرّاءُ فاسدٌ، لأنّه خلافٌ بينهم أن يُقال: ((ما قام إلاّ زيدٌ)) فيُرفعَ ولا شيء قبله فيُعطفَ عليه، ولا هو منصوب فيُحملَ على (أنّ) فبطُلَ أثرُ الحرفين جميعاً في هذا الموضع) [٧].

حكم الاستثناء المتصل غير الموجب: موقف النحاة العرب من هذا النوع من الاستثناء لا يخرج عن أمرين:

احدهما: النصب على الاستثناء.من نحو قولنا: ما جاء احد الا زيدا.

والاخر: الاتباع على البدلية من نحو قولنا: ما جاء أحد الا زيد، وما ضربت أحدا الا زيدا.

إلا أنَّ السيرافي قد أورد نصًا للكوفيين ما نصه: (الذي جعله سيبويه بدلاً في أوّل هذا الكتاب من قوله: (ما أتاني أحدٌ إلاّ زيدٌ) و(ما مررتُ بأحدٍ إلاّ عمروٍ)، جعله الكسائيُّ والفراءُ عطفاً، وقال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب:فكيف يكون بدلاً والأوّل منفي وما بعد (إلاّ) موجب؟)[٨].

---

(١) ينظر: شرح السيرافي: ٣/٦١-٦٢.

(٢) معاني القرآن: ٢/٣٧٧.

(٣) لإنْ" المخففة أربعة مواضع: "إن" التي تكون في الجزاء نحو: إن تأتني آتك. والثاني: أن تكون في معنى "ما" نفيًا تقول: إن زيد منطلق، تريد: ما زيد منطلق. والثالث: أن تدخل زائدة مع "ما" فتردها إلى الابتداء، كما تدخل "ما" على إن الثقيلة فتمنعها عملها وذلك قولك: ما إن يقوم زيد، وما إن زيد منطلق، ولا يكون الخبر إلا مرفوعًا،الرابع: أن تكون مخففة من الثقيلة، فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللام على الخبر، ولم يجز غير ذلك لما خبرتك به، وإن نصبت بها لم تحتج إلى اللام، إلا أن تدخلها توكيدًا كما تدخلها في (إن) الثقيلة، لأن اللبس قد زال. وأما "أن المخففة" من المفتوحة الألف إذا خففتها من أن المشددة فالاختيار أن ترفع ما بعدها على أن تضمر فيها الهاء، لأن المفتوحة وما بعدها مصدر فلا معنى لها في الابتداء، والمكسورة إنما دخلت على الابتداء وخبره.ينظر: الاصول في النحو:١/ ٢٢٦.

(٤) الكتاب: ٢/ ٣٣٠-٣٣١.

(٥) نقل أبو البركات الأنباري عن الكوفيين بان (الا) العامل في المستثنى وقد قامت مقام (استثني). الانصاف: م. (٣٤).

(٦) معاني القرآن (للفراء): ١/ ١٦٦.

(٧) شرح السيرافي: ٣/ ٦٢.

(٨) شرح السيرافي: ٣/ ٥٠ -٥١.

والذي دفع السيرافي إلى هذا التوجيه فيما يبدو هو موقف الكوفيين من (الا) فهي عندهم بمعنى الواو[١]. لذا نُسِبَ الى الكوفيين القول بانهم أجازوا أن يكون المستثنى عطفاً [٢]. وهذا الامر مردود لامرين:

١. ان الفراء لم يجر الاستثناء على العطف وانما على الاتباع والبدلية وقد أورد نصين في هذا المقام، الاول في حديثه عن قوله تعالى﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾[٣]، فقال: (وفي إحدى القراءتينِ (إلاّ قليلٌ منهم). والوجه في (إلاّ) أن يُنصبَ ما ما بعدها إذا كان ما قبلها لا جحدَ فيه، فإذا كان ما قبل إلاّ فيه حجدٌ جعلت ما بعدها تابعاً لما قبلها؛ معرفةً كان أو نكرةً، فأمّا المعرفةُ فقولُك: ما ذهبَ النّاسُ إلاّ زيدٌ. وأمّا النكرةُ فقولُك: ما فيها أحدٌ إلاّ غلامُك، لم يأتِ هذا عن العرب إلاّ بإتباع ما بعد إلاّ ما قبلها. وقال الله تبارك وتعالى﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[٤]،لأنّ في فعلوه اسماً معرفة، فكان الرفعُ الوجهَ في الجحد الذي ينفي الفعلَ عنهم، ويُثبِتُه لما بعد إلاّ)[٥].

٢. ويقول في موضعٍ آخر: (وإذا كان الذي قبل (إلاّ) نكرةً مع جحد فإنّك تُتبعُ ما بعد إلاّ ما قبلها؛ كقولك: ما عندي أحدٌ إلاّ أخوك. فإنْ قدّمت إلاّ نصبتَ الذي كنت تَرفعُهُ ؛ فقلت: ما أتاني إلاّ أخاك أحدٌ. وذلك أنّ (إلاّ) كانت منسوقةً على ما قبلها فاتبعَهُ، فلمّا قُدِّمت فمُنعَ أن يتبعَ شيئاً هو بعدها فاختاروا الاستثناء، ومثله قولُ الشاعر[٦]:

لميّة موحشاً طللٌ يلوحُ كأنّه خِلَلُ

المعنى: لميّة طللٌ موحشٌ، فصلُحَ رفعُه لأنّه أُتبعَ الطّلل، فلمّا قُدِّمَ لم يجُز أن يُتبِعَ الطّلل وهو قبلهُ. وقد يجوزُ رفعُه على أنْ تجعلَهُ كالاسم يكونُ الطّللُ ترجمةً [٧] عنه كما تقولُ: عندي خُراسانيةٌ جاريةٌ، والوجهُ النصبُ في خُراسانيّة. ومن العربِ مَن يرفعُ ما تقدّمَ في إلاّ على هذا التفسير. قال: وأنشدونا[٨]:

بالثِنْي أسفلَ من جَمّاءَ ليس له إلاّ بنيهِ وإلاّ عِرْسَهُ شِيَعُ) [٩].

٣. إنّ الفرّاء ذكر في أكثر من موضعٍ أنّ (إلاّ) لا تكونُ بمنزلة الواو، فتحدث الفراء في معرض حديثه عن قوله تعالى:﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[١٠]: قائلا (وقد قال بعضُ النحويّين: إلاّ في هذا الموضع بمنزلة الواو...فهذا صوابٌ في التفسير، خطأٌ في العربية)[١١]. وعلق عن قوله تعالى ﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ﴾[١٢] قائلا: (وقد قال بعضُ النحويّين: إنّ إلاّ في اللّغة بمنزلة الواو، وإنّما معنى هذه الآية: لا يخاف لدي المرسلون ولا من ظلم... وجعلوا مثله قول الله:﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [١٣]، أي ولا الذين ظلموا. ولم أجد العربية تحتمل ما قالوا)[١٤].

---

(١) الانصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٤٨، والجنى الداني:٤٧٣.

(٢) الاصول في النحو:١/ ٣٠٣، والمساعد:١/ ٥٦٠.

(٣) البقرة/ ٢٤٩.

(٤) النساء: ٦٦.

(٥) معاني القرآن (للفراء): ١/ ١٦٦.

(٦) البيت منسوب لكثيّر عزة ولذي الرمة في الخزانة: ٣/ ٢١١.

(٧) الترجمة: يراد بها البدلُ. ينظر: المصطلح النحوي: ١٦٣، ودراسة في النحو الكوفي: ٢٢٣.

(٨) البيت منسوب لأبي زبيد الطائي، ينظر: الطرائف الأدبية: ٩٩.

(٩) معاني القرآن (للفراء): ١/ ١٦٧ – ١٦٨.

(١٠) البقرة/ ١٥٠.

(١١) معاني القرآن (للفراء): ١/ ٨٩.

(١٢) النّمل/ ١٠–١١.

(١٣) البقرة/ ١٥٠.

(١٤) معاني القرآن (للفراء): ٢/ ٢٨٧.

فما طرحه السيرافي يعد وهما واضحا لحكم هذا النوع من الاستثناء وهو الحكم الذي أقره سيبويه من قبل حين قال ((هذا بابُ ما يكون المستثنى فيه بدلاً ممّا نُفي عنه ما أُدخل فيه، وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ إلاّ زيدٌ، وما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدٍ، وما رأيتُ أحداً إلاّ زيداً، جعلت المستثنى بدلاً من الأول فكأنّك قلت: ما مررتُ إلاّ بزيدٍ، وما أتاني إلاّ زيدٌ، وما لقيتُ إلاّ زيداً. كما أنّك إذا قلت: مررتُ برجلٍ زيدٍ، فكأنّك قلت: مررتُ بزيدٍ، فهذا وجه الكلام أن تجعلَ المستثنى بدلاً من الذي قبله، لأنّك تُدخِلُه فيما أخرجت منه الأوّل))[١].

–ومما تقدم – فهذه الوهم الذي وقع به السيرافي ما هو الا دليل على ان البصريين وممن شايعهم من النحاة لم يقرؤا مصنفات مخالفيهم وانما اكتفوا بالنقل عنهم او كما يبدو هناك غاية لتسفيههم كما ذهب ابو البركات حين استحدث مسألة:الا بمعنى الواو في كتابه الانصاف وهو موضع لا صحة له كما تبين من نص الفراء السابق الذكر.

جواز إضافة النَّيِّفِ إلى العشرة:

اهتم نحاة العربية بالاعداد عناية كبيرة سواء من حيث الافراد أو التركيب، لذا فقد خضعت مسائله الى التأويل والتعليل من لدن النحويين مقلبين أوجهها وبيان ما يحسن الكلام فيه، وما لا يحسن، ومن المسائل التي لاقت جدلا كبيرا عند النحاة هو اضافة النيف الى العشرة كقولك: هذا خمسة عشرٍ. فنحاة البصرة منعوا الاضافة واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأنه قد جعل الاسمان اسمًا واحدًا، فكما لا يجوز أن يضاف الاسمُ الواحدُ بعضُه إلى بعضٍ، فكذلك ههنا. وبيان هذا أن الاسمين لما ركّبا دلَّا على معنًى واحد، والإضافة تُبْطِل ذلك المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت "قبضتُ خَمْسَةَ عَشَرَ" من غير إضافة دلَّ على أنك قد قبضت خمسة وعشرة، وإذا أضفت فقلت "قبضتُ خَمْسَةَ عَشَرٍ" دلَّ على أنك قد قبضت الخمسة دون العشرة[٢].

قال سيبويه: (وأمّا خَمْسَةَ عَشَرَ وأخواتُها وحادِيَ عَشَرَ وأخواتُها، فهما شيئان جُعلا شيئاً واحداً،وإنّما أصلُ خمْسَةَ عَشَرَ: خمسةٌ وعَشَرةٌ،ولكنّهم جعلوه بمنزلة حرفٍ واحدٍ) [٣]. وقال المبرّدُ: (فأمّا خَمْسَةَ عَشَرَ فإنّ حدّها أن تكونَ خمسةً، وعشرَةً، فلمّا جعلتَ الاسمين اسماً واحداً حذَفتَ واو العطف مُغيّراً له عن جهته، فألزمتَه البناءَ لذلك) [٤]. وقال الزجّاج: (فأمّا (خَمْسَةَ عَشَرَ) فهي في موضعِ الرّفعِ والنصبِ والخفضِ مفتوحةُ الوسطِ والآخِر) [٥]. وسار نحاة العربية على هديهم [٦] ومنهم الزمخشري حين أوضح موقف سيبويه فقال: (والأصل في العدد المنيف على العشرة أن يعطف الثاني على الأول، فيقال ثلاثة وعشرة، فمزج الأسمان وصيرا واحداً، وبنيا لوجود العلتين. ومن العرب من يسكن العين فيقول أحد عشر إحتراساً من توالي الحركات في كلمة. وحرف التعريف والإضافة لا يخلان بالبناء، تقول الأحد عشر والحادي عشر إلى التسعة عشر والتاسع عشر، وهذا أحد عشرك وتسعة عشرك وكان الأخفش يرى فيه الإعراب إذا أضافه، وقد استرذله سيبويه. وإن سمى رجل بخمسة عشر كان فيه الإعراب والإبقاء على الفتح.)[٧].

فإن أوجب الاضافة الى الاسم كأن يكون اسما؟ فذكر سيبويه عن الخليل الاضافة الى الواحد فيقال: خمسيٌّ تبناه سيبويه في (باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا اسماً واحداً كان الخليل يقول: تلقي الآخر منهما كما تلقي الهاء من حمزة وطلحة؛ لأنَّ طلحة بمنزلة حضرموت. وقد بينا ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف.فمن ذلك خمسة عشر ومعدي يكرب في قول من لم يضف. فإذا أضفت قلت: معديٌّ وخمسيٌّ. فهكذا سبيل الباب. وصار بمنزلة

(١) الكتاب: ٢/ ٣١١.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٨٨.

(٣) الكتاب: ٣/ ٢٩٧ – ٢٩٨.

(٤) المقتضب: ٤/ ٢٩.

(٥) ما ينصرف وما لا ينصرف:١٠٥، وينظر: الجمل: ١٣٩،،وشرح المفصّل: ٤/ ١١٢ –١١٣، وشرح التصريح: ٢/ ٤٦٣.

(٦) ينظر على سبيل المثال: الجمل:١٣٩، وشرح المفصّل: ٤/ ١١٢ –١١٣،وشرح التصريح: ٢/ ٤٦٣.

(٧) المفصل:٢١٩.

المضاف في إلقاء أحدهما حيث كان من شيئين ضم أحدهما إلى الآخر. وليس بزيادةٍ في الأول كما أن المضاف إليه ليس بزيادة في الأول المضاف....وسألته عن الإضافة إلى رجل اسمه اثنا عشر، فقال، ثنويٌّ في قول من قال: بنويٌّ في ابن، وإن شئت قلت: اثنيٌّ في اثنين، كما قلت: ابنيٌّ؛ وتحذف عشر كما تحذف نون عشرين، فتشبَّه عشر بالنون كما شبَّهت عشر في خمسة عشر بالحاء. وأمّا اثنا عشر التي العدد فلا تضاف ولا يضاف إليها.)[١].

أما السيرافي فقد نقل نصا عن الفراء يخالف فيه ما تقدم قائلا: (واعلم أنّ الفرّاءَ ومن وافقهُ يُجيزُ إضافةَ النّيّفِ إلى العشرةِ؛ فتقول: ((هذا خمسةَ عشرٍ))، وأنشدوا فيه[٢]:

كُلِّفَ من عَنائهِ وشِقْوَتِه... بنتَ ثماني عَشرَةٍ من حِجَّته

وإذا كان عشرُ مضافاً، وجَبَ عند الفرّاء إضافة النيِّف على عشر. كقولكَ: ((هذا خمسةُ عشرِك)) وللاحتجاج لهُ وعليهِ موضعٌ غيرُ هذا)[٣].

هذه المخالفة التي نقلها السيرافي استفاد منها ابن الانباري لالصاق هذه المخالفة لتكون منهجا وموقفا ثابتا للكوفيين، لذا فقد أفرد ابن الانباري مسالة في الإنصاف بعنوان (هل تجوز اضافة النيف الى العشرة) وضع فيه آراء المدرستين وحججهم بشان اضافة النيف الى العشرة قائلا: (ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة النيف إلى العشرة، نحو: خَمْسَةَ عَشَرٍ. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.أما الكوفيين فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك عنهم في استعمالهم، قال الشاعر:

كُلِّفَ من عَنَائِهِ وشِقْوَتِهْ... بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

ولأن النَّيِّف اسم مظهر كغيره من الأسماء المظهرة؛ فجاز إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة التي تجوز إضافتها.)[٤]. بل أن ابن الانباري استفاد من رد السيرافي ليكون ردا بلسانه على الكوفيين فقال السيرافي: (وهذا لا يجيزه البصريون ولا يعرفون البيت.)[٥]. وقال ابن الانباري: (واما الجواب عن كلمات الكوفيين: اما ما انشدوه من قوله: بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ، فلا يعرف قائله، ولا يؤخذ به.)[٦].

إلا أن مراجعة كتاب الفراء في (معاني القران) يجد الأمر مخالفا لما نسب اليه لا سيما عند علماء الكوفة عامة فقال ما نصه: (وأمّا قولُه:﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[٧] فإنّ العربَ تجعلُ العدد ما بين أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ منصوباً في خفضهِ ورفعِهِ، وذلك أنّهم جعلوا اسمين معروفينِ واحداً، فلم يُضيفوا الأوّلَ إلى الثاني فيخرجَ من معنى العدد. ولم يرفعوا آخره فيكونَ بمنزلة بعلبكّ إذا رفعوا آخرَها، واستجازوا أن يُضيفوا (بعلَ)إلى (بَكّ)لأنّ هذا لا يُعرفُ فيه الانفصالُ من ذا،والخمسةُ تنفردُ من العشرةِ والعشرةُ من الخمسةِ، فجعلوهما بإعرابٍ واحد؛ لأنّ معناهما في الأصل هذه عشرةٌ وخمسةٌ، فلمّا عُدِلا عن جهتهما أُعطيا إعراباً واحداً في الصرف، كما كان إعرابُهما واحداً قبلَ أن يُصرفا)[٨].

فالعددُ من أَحَدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ مبنيٌّ على فتح الجزأينِ عند الفرّاءِ، وهذا مفهوم من قوله: (منصوباً في خفضِهِ ورفعهِ) ولا يوافقُ على إضافةِ الأوّل إلى الثاني لأنّهما صارا كالاسم الواحد كما نسب اليه[٩].

---

(١) الكتاب:٣/ ٣٧٥.

(٢) لا يعرف قائله.

(٣) شرح السيرافي:١/ ١٠٩، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٣٠٩، وشرح الكافية: ٣/ ١٣٥، وائتلاف النصرة: ٤٣.

(٤) الانصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٨٨.

(٥) شرح السيرافي:١/ ١٠٩.

(٦) الانصاف في مسائل الخلاف:١/ ٢٨٨-٢٨٩.

(٧) يوسف/ ٤.

(٨) معاني القرآن (للفراء):٢/ ٣٢-٣٣.

(٩) دراسة في النحو الكوفي: ٣٧٩، وينظر: النحو الكوفي: ٤٦.

كما أن الامام ثعلبا وهو من اعلام الكوفة ثبت له قول المنع من الاضافة قائلا: (جميعُ العدد ،مثل أحَدَ عَشَرَ واثنا عَشَرَ وأشباههما،إنّما هو واحدٌ وعشرةٌ ،واثنان وعشرةٌ، وثلاثةٌ وعشرةٌ، وإنّما أعربوا اثنى عشرَ ولم يعربوا سائر أخواتها لأنّ التثنية لا تعتلُّ ولا تكونُ إلاّ من وجهٍ واحدٍ يُعرَبُ بكلّ العربيّة، والجمعُ يتغيّر ويعتلّ، أنت تعربُ هذين ولا تعربُ هؤلاء)[١].

فثعلب يرى أنّ العددَ المركبَ من أحَدَ عَشَرَ إلى تسعةَ عشَرَ مبنيٌّ، وأنّ أصله واحدٌ وعشرةٌ ،وأنّ اثنا عشر أُعربَ دون بقية الأعداد لأنّ التثنية لا تُبنى ولا تكون إلاّ بطريقةٍ واحدةٍ وهي زيادة الألف والنون، أمّا الجمعُ فقد يأتي مبنيّاً- يعتلُّ- ويتغير بالواو والنون، في حين أنّ هذين مُعرَبٌ، وهؤلاء لا يُعربُ[٢].

-اذن- فلا خلاف بين البصريين والكوفيين في مسالة منع إضافة النيف إلى العشرة، وما خصصه النحاة من مسائل للخلاف لا صحة لها وينقضها الدليل الذي قدمناه عن الفراء وثعلب بوصفهما علمين من أعلام المدرسة الكوفية.

العائد المحذوف من الجملة التي تقع صفة:

ذكر النحاة أنَّ هناك حذفا في الجملة التي تقع صفة فلا بد للجملة من عائد من نحو قوله تعالى ﴿واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا﴾[٣]، إلا أنهم اختلفوا بتقدير العائد الى (اليوم) فمذهب البصريين: أنَّ العائد هو (فيه) أي: لا تجزي فيه نفس عن نفس شيئا[٤]، قال سيبويه: (وأمّا بنو تميم فيرفعون... فيقولون: أمّا العِلْمُ فعالمٌ كأنّه قال: فأنا أو فهو عالمٌ به، وكان إضمارُ هذا أحسن عندهم من أن يُدخلوا فيه ما لا يجوز، كما قال سبحانه: ﴿يوما لا تجزي نفس﴾ أضمر: فيه)[٥].

أما الكوفيون فقد تباينت مواقفهم فذهبَ الكسائيُّ إلى أنَّ العائدَ هاءٌ (لا تجزيه) ولا يجوز غيره؛ لأنّ الظرف لا يجوزُ حذفُه[٦]. (ويقول: لو أجزت إضمار الصفة هاهنا لأجزت: أنت الَّذِي تكلمتُ وأنا أريد الَّذِي تكلمتُ فِيهِ. وقال غيره من أهل البصرة: لا نجيز الهاء ولا تكون، وإنما يضمر فِي مثل هذا الموضع الصفة. وقد أنشدني بعض العرب:

يا رُبَّ يَوْم لو تَنَزّاهُ حول... أَلْفَيْتَني ذا عنزٍ وذا طول

وأنشدني آخر [٧]:

قد صَبَّحت صبَّحها السلامُ... بِكَبِدٍ خالَطها سَنامُ

فِي ساعة يُحَبُّها الطعامُ

ولم يقل يُحَبّ فيها.)[٨].

وقد ردَّ الفراء الزام الكسائي تقدير (يجزيه) فقال: (وليس يدخل على الكسائي ما أدخل على نفسه لأن الصفة فِي هذا الموضع والهاء متفق معناهما، ألا ترى أنك تقول: آتيك يوم الخميس، وفي يوم الخميس، فترى المعنى واحدا، وإذا قلت: كلمتُك كان غير كلّمتُ فيك، فلما اختلف المعنى لم يجز إضمار الهاء مكان (فِي) ولا إضمار فِي مكان الهاء.)[٩].

---

(١) مجالس ثعلب: ٢/ ٤٣٩.

(٢) ينظر: النحو في مجالس ثعلب: ١٦٨.

(٣) البقرة/ ٤٨.

(٤) ينظر: أوضح المسالك:٣/ ٢٧٨، ومغني اللبيب: ١/ ٨٠٤، وشرح الاشموني: ٢/ ٣٢١، والنحو الوافي:٢/ ٥٣٦.

(٥) الكتاب: ١/ ٣٨٦، وينظر: شرح الكافية: ٤/ ٤٧١.

(٦) ينظر: معاني القرآن (للكسائي): ٦٨، ٦٩، ومعاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٢٨، وإعراب القرآن (للنحاس): ١/ ٢٢١، وأمالي ابن الشجري: ١/٦، والبحر المحيط: ١/ ٣٠٧.

(٧) ينظر: الكامل في اللغة والادب:١/ ٣٣.

(٨) معاني القران (للفراء):١/ ٣٢.

(٩) معاني القران (للفراء): ١/ ٣٢.

أما الفراء فقد أجاز الوجهين (الهاء) و(فيه)[١]. في حين نسب السيرافي إليه على غير وجهته فقال: (وقوله تعالى ﴿لاتجزي نفس عن نفس﴾. في موضعِ النّعتِ ليوم، فلاُ بُدّ في هذه الجملةِ من عائدٍ إلى اليوم. فمذهبُ سيبويه والفرّاء أنّ العائد هو فيه. وكان الكسائيُّ يجعلُ العائد هاءً، كأنّه قال لا تجزيه، وقال الهاءُ تُحذفُ من صلة الذي، فإذا اتّصلت بحرف جرّ لم تُحذف من الصّلَة، تقولُ: زيداً الذي ضربتُ، تريد: الذي ضربتُهُ، ولا تقولُ: زيداً الذي تكلّمتُ اليوم، ولا تقولُ: الذي نزلتُ، تريدُ عليه، وتكلّمتُ فيه، والفصلُ بين الظرفِ وغيره أنّهم قد أجازوا: تكلّمتُ اليومَ، تريدُ: تكلّمتُ فيه) [٢]. فالنص ما هو الا دليل على بطلان قول السيرافي باتباع الفراء لقول سيبويه، وعليه يسجل الباحث الملاحظات الاتية:

١. مسائل التوجيه النحوي بين الزام (الهاء) أو (فيه) خاضعة للمعنى ولعل ابا الحسن الاخفش قد أوضح للدلالة بين كلا الوجهين: (قال "يوماً لا تَجْزِى نفسٌ عن نفسٍ فيه شيئاً". وانما جاز إضمار "فيه" كما جاز اضافته الى الفعل تقول: "هذا يومُ يفعل زيد". وليس من الأسماء شيء يضاف الى الفعل غير اسماء الزمان، وذلك جاز اضمار "فيه". وقال قوم: "إنَّما أضمر الهاء اراد "لا تَجْزِيهِ" وجعل هذه الهاء اسما لليوم مفعولا، كما تقول: "رأيتُ رجلاً يحبُّ زيدٌ" تريد: "يحبُّه زيد". وهو في الكلام يكون مضافا، تقول: "اذكر يومَ لا ينفعُكَ شيء" أي: "يومَ لا منفعة"، وذلك أن اسماء الحين قد تضاف الى لفعل قال {هذايَوْمُ لاَ يَنطِقُونَ} أي "يومُ لا نطقَ"، وقد يجوز فيه "هذا يومُ لا ينطِقون" اذا أضمرت "فيهِ" وجعلته من صفة "يوم" لأنّ يوما نكرة وقد جعلت الفعل لشيء من سببه وقدمت الفعل. فالفعل يكون كله من صفة النكرة كأنك أجريته على اليوم صفة له اذا كان ساقطا على سببه.)[٣].

٢. اعتمدت توجهات المفسرين في ضوء الطرح اللغوي ففي الوقت الذي يميل المفسرون الى موقف البصريين[٤] نجد بعضهم ميالا إلى موقف الفراء كما ذهب الطبري الى ذلك حين قال: (وتأويل قوله: (واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا): واتقوا يوما لا تجزي فيه نفس عن نفس شيئا. وجائز أيضا أن يكون تأويله: واتقوا يوما لا تجزيه نفس عن نفس شيئا، كما قال الراجز[٥]:

قد صبحت، صبحها السلام... بكبد خالطها سنام

في ساعة يحبها الطعام

وهو يعني: يحب فيها الطعام. فحذفت"الهاء" الراجعة على"اليوم"، إذ فيه اجتزاء بما ظهر من قوله: (واتقوا يوما لا تجزي نفس) الدال على المحذوف منه– عما حذف، إذ كان معلوما معناه.وقد زعم قوم من أهل العربية أنه لا يجوز أن يكون المحذوف في هذا الموضع إلا"الهاء". وقال آخرون: لا يجوز أن يكون المحذوف إلا"فيه". وقد دللنا فيما مضى على جواز حذف كل ما دل الظاهر عليه) [٦].

عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية:

قال السيرافي: (وقال الفرّاءُ: (الفاءُ) تنصبُ في جواب السّتةِ، لأنّها عطفت ما بعدها على غيرِ شكلِهِ لمّا قيل: لا تظلمني فتندمَ، دخل النهيُّ على الظُّلمِ،ولم يدخل على النّدمِ،فحينَ عطفتَ فعلاً على فعلٍ لا يُشاكِلُه في معناه، ولا يدخلُ عليه حرفُ النّهي كما دخل على الذي قبله، استحقّ النّصبَ بالخلاف)[٧].

---

(١) معاني القران (للفراء): ١/ ٣١.

(٢) شرح السيرافي: ٢/ ٢٧٧.

(٣) معاني القران (للاخفش):١/ ٩٣.

(٤) تفسير الرازي: ٢٢/ ٨٠، التحرير والتنوير: ٢٩/ ٣٧٢، البحر المديد: ١/ ١٦١، تفسير المراغي: ١/ ١٠٨.

(٥) بلا نسبة في:الكامل في اللغة والادب:١/ ٣٣.

(٦) تفسير الطبري: ١/ ٢٦.

(٧) شرح السيرافي: ٣/ ٢٢٨ –٢٢٩، وينظر: شرح المفصّل: ٧/ ٢١.

اختلف نحاة العربية في ناصب الفعل المضارع المقترن بـ (الفاء)، فجمهور البصريين يرون ان الناصب له (ان) مضمرة بعد الفاء[١]. قال سيبويه: ((اعلم أنّ ما انتصبَ في باب الفاء ينتصبُ على إضمار أنْ)[٢]. وقال أيضاً: ((واعلم أنّ ما ينتصبُ في باب الفاء قد ينتصبُ على غير معنى واحدٍ وكلّ ذلك على إضمار أن)[٣]. وتابعه على ذلك أبو العباس العباس المبرّد[٤]. وأبو بكر بن السّراج[٥]. أما الكوفيون فقد نسب اليهم ذلك النصب بالفاء على الخلاف[٦]. يراد بالخلاف: بالخلاف: العامل المعنويّ الذي أعملوه في عدّة مواضع، فجعلوه علّةَ النصبِ في الظرف الواقع خبراً، وفي المفعول معه، وفي المضارع الواقع بعد الفاء في الأمر والنهي والاستفهام والتمنّي والعرض، وهو من المصطلحات الكوفيّة المحضةِ التي لم يَقُلْ بها البصريّون ولم يكن لهم مصطلحٌ يقابله[٧].

أما الفراء فما نقل عنه لم يكن دقيقا فالناصب للفعل المضارع المقترن بالفاء هو الصرف ومما يأتي مفهومه من خلا ما سجلناه من ملاحظات هي:

١. إنَّ الفراء حدد مفهوم الصرف مدار البحث قائلا: (وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفةَ بالواو نصباً على ما يقولُ النّحويّون من الصرف؛ فإن قلت:وما الصَّرْفُ ؟ قلتُ أن تأتيَ بالواو معطوفةً على كلامٍ في أوّلِه حادثةٌ لا تستقيمُ إعادتُها على ما عُطِفَ عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرفُ ؛ كقول الشاعر [٨]:

لا تنهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثلَهُ عارٌ عليك إذا فعلت عظيمُ

ألا ترى أنّه لا يجوزُ إعادة (لا) في (تأتي مثله) فلذلك سُمّي صَرْفاً إذ كان معطوفاً ولم يستقِم أن يُعادَ فيه الحادثُ الذي قبله، ومِثلُه من الأسماء التي نصبتها العربُ وهي معطوفةٌ على مرفوعٍ قولُهم: لو تُرِكتَ والأسدَ لأكلَك،ولو خُلِّيتَ ورأيَك لضللت، لمّا لم يحسُن في الثاني أن تقول: لو تُرِكتَ وتُرِكَ رأيُكَ لضللت ؛ تهيّبوا أن يعطفوا حرفاً لا يستقيمُ فيه ما حدث في الذي قبلَه)[٩].

وقال أيضا: (وقولُه ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[١٠] خفض الحسنُ ((ويعلمِ الصابرين)) يريدُ الجزمَ، والقرّاءُ بعدُ تنصبُه. وهو الذي يسمّيه النحويّونَ الصرفَ ؛ كقولك: ((لم آتِهِ وأكرِمَهُ إلاّ استخفّ بي)) والصرفُ أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثمّ أو الفاء أو أو،وفي أوله جحدٌ أو استفهامٌ، ثمّ ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يُكرَّ في العطف، فذلك الصرفُ... وكذلك يقولون:لا يَسَعُني شيءٌ ويضيقَ عنك، ولا تُكرّ (لا) في يضيق، فهذا تفسير الصرف)[١١].

---

(١) ينظر: شرح السيرافي: ٣/ ٢٢٩، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٥٧، وشرح المفصّل: ٧/ ٢١.

(٢) الكتاب: ٣/ ٢٨.

(٣) الكتاب: ٣/ ٣٠.

(٤) ينظر: المقتضب: ٢/ ٦-٧، ١٢، ١٣.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ١٥٣.

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٥٧.

(٧) ينظر: مدرسة الكوفة:٣٠٦، ودراسة في النحو الكوفي: ٢٧٦ – ٢٧٧، وكتاب الفرّاء وأثره: ١١٩.

(٨) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه: ٤٠٤.

(٩) معاني القرآن (للفراء): ١/ ٣٣-٣٤.

(١٠) آل عمران/ ١٤٢.

(١١) معاني القرآن: ١/ ٢٣٥ – ٢٣٦.

٢. أوضح مفهوم الصرف ودلالته من خلال الفعل المنتصب بالفاء عند حديثه عن قوله تعالى:﴿لا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾[١] فقال: (إن شئت جعلت ((فتكونا)) جواباً نصباً... ومعنى الجواب والنصبِ لا تفعل هذا فيُفعلَ بك مجازاةً، فلمّا عُطِفَ حرفٌ على غير ما يُشاكِلُه وكان في أوّله حادثٌ لا يصلحُ في الثاني نُصبَ)[٢].

٣. ذهب بعض النحاة (قدامى ومحدثين) بان الخلاف يراد به الصرف فكلاهما عين للآخر، قال الرّضي: (نُصبَ على الصّرف بمعنى قولهم: نُصبَ على الخلاف، سواءٌ)[٣]. وذكر هذا المعنى من المحدثين الدكتور مهدي المخزومي، إذ قال: (ومهما يكن من أمرٍ فملاك الصرفِ والخلافِ واحدٌ)[٤]. وقال أيضاً: (واحتجّ الفرّاءُ لنصب الفعل المضارعِ بعد حروف العطف: الواو، والفاء، وأو على الخلافِ، أو الصرف)[٥]. وقال الدكتور شوقي ضيف: (ونرى هذا الاصطلاح – أي الصرف – عند الفرّاء يُقرنُ باصطلاح آخر ينسب إليه أيضاً وهو الخلاف)[٦]. وهذا يتنافى وواقع العربية فضابط فضابط الصرف:أن يجتمعَ فعلانَ أو اسمان بالعطف في الأول منهما حادثةٌ لا يستقيمُ أن يُعطف عليها الثاني، فهل يمكن أن ينطبقَ هذا على ناصب الظرفِ الواقعِ خبراً في نحو قولهم: زيدٌ أمامَك ؟ والمشهورُ عن الكوفيّين أنّهم ينصبون (أمامَك) على الخلاف.

كذلك الامر في عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية فالنصب عند الكوفيين على الصرف لا الخلاف عند الفعل المضارع في نحو قولك: "لا تأكل السمك وتَشْرَبَ اللبن" [٧]. والبصريون يرونه بتقدير أن. قال ابن الانباري:أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنه منصوب على الصرف، وذلك لأن الثاني مخالف للأول، ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه، فلا يقال: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، وأن المراد بقولهم: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" بجزم الأول وبنصب الثاني النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين، لا منفردين، فلو طَعِمَ كل واحد منهما منفردا لما كان مرتكبًا للنهي، ولو كان في نية تكرير العامل لوجب الجزم في الفعلين جميعًا، فكان يقال: "لا تأكل السمك وتشربِ اللبن" فيكون المراد هو النهي عن أكل السمك وشرب اللبن منفردين ومجتمعين، فلو طَعِمَ كل واحد منهما منفردا عن الآخر أو معه لكان مرتكبا للنهي؛ لأن الثاني موافق للأول في النهي، لا مخالف له، بخلاف ما وقع الخلاف فيه؛ فإن الثاني مخالف للأول، فلما كان الثاني مخالفًا للأول ومصروفا عنه صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصبًا له، وصار هذا كما قلنا في الظروف، نحو "زيدٌ عندك" وفي المفعول معه، نحو "لو تُرِكَ زيدٌ والأسد لأكلَهُ" فكما كان الخلاف يوجب النصب هناك، فكذلك ههنا[٨]. فلو أراد الكوفيون من الخلاف هو الصرف لأبدلوا هذا بذلك لا سما ان كلا المصطلحين من بنات افكار الكوفيين. وأحسب ان الخلاف انما اختص بالاسماء والافعال بوصفه عاملا معنويا من دون عطف، أما الصرف فكما بينَّا من الاسمين او الفعلين إنْ اجتمعا بالعطف في الأول منهما حادثةٌ لا يستقيمُ أن يُعطف عليها الثاني. وان كان سيبويه

---

(١) البقرة/ ٣٥.

(٢) معاني القرآن: ١/ ٢٦-٢٧.

(٣) شرح الكافية: ٤/ ٥٤.

(٤) مدرسة الكوفة: ٢٩٥.

(٥) مدرسة الكوفة: ٢٩٦، وينظر: كتاب الفرّاء وأثره: ١١٩ – ١٢٠، ودراسة في النحو الكوفي: ٢٨٨.

(٦) المدارس النحوية: ١٩٩.

(٧) جاز فيما بعد الواو في قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه:الجزم: على التشريك بين الفعلين نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن.والثاني: الرفع على إضمار مبتدأ نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن أي وأنت تشرب اللبن.والثالث: النصب على معنى النهى عن الجمع بينهما نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن أي لا يكن منك أن تأكل السمك وأن تشرب اللبن فينصب هذا الفعل بأن مضمرة..ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:١/ ٣٠٢.

(٨) الانصاف في مسائل الخلاف:٢/ ٤٥٢.

يرفض ان تكون الواو هنا بمعنى العطف فقال: (وتقول: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فلو أدخلت الفاء ههنا فسد المعنى. وإن شئت جزمت على النهي في غير هذا الموضع. قال جرير[١]:

ولا تشتم المَوْلَى وتَبْلُغْ أَذاتَه... فإنك إن تَفعلْ تُسَفَّهْ وتَجْهَلِ

ومنعك أن ينجزم في الأول لأنه إنما أراد أن يقول له: لا تجمع بين اللبن والسمك، ولا ينهاه أن يأكل السمك على حدةٍ ويشرب اللبن على حدةٍ، فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن على كل حال.

ومثل النصب في هذا الباب قول الحطيئة [٢]:

أَلم أَكُ جارَكُمْ مُحْرِماً ويَكونَ بيني... وبينَكُم المَوَدّةُ والإخاءُ

كأنه قال: ألم أك هكذا ويكون بيني وبينكم....وتقول: لا يسعني شيء ويعجز عنك، فانتصاب الفعل هاهنا من الوجه الذي انتصب به في الفاء، إلا أن الواو لا يكون موضعها في الكلام موضع الفاء)[٣].

وقال المبرد: (أعلم أَن الْوَاو فِي الْخَبَر بِمَنْزِلَة الْفَاء وَكَذَلِكَ كل مَوضِع يعْطف فِيهِ مَا بعْدهَا على مَا قبلهَا فَيدْخل فِيمَا دخل فِيهِ وَذَلِكَ قَوْلك أَنْت تَأتِينِي وتكرمني وَأَنا أزورك وَأُعْطِيك... فَإِن جعلت الثَّانِي جَوَابا فَلَيْسَ لَهُ فِي جَمِيع الْكَلَام إِلَّا معنى وَاحِد وَهُوَ الْجمع بَين الشَّيْئَيْنِ وَذَلِكَ قَوْلك لَا تَأْكُل السّمك وتشرب اللَّبن أَي لَا يكون مِنْك جمع بَين هذَيْن فَإِن نَهَاهُ عَن كل وَاحِد مِنْهُمَا على حَال قَالَ لَا تَأْكُل السّمك وتشرب اللَّبن لِأَنَّهُ أَرَادَ لَا تَأْكُل السّمك على حَال وَلَا تشرب اللَّبن على حَال فتمثيله فِي الْوَجْه الأول لَا يكن مِنْك أكل للسمك وَأَن تشرب اللَّبن وعَلى هَذَا القَوْل لَا يسعني شَيْء ويعجز عَنْك لَا معنى للرفع فِي يعجز لِأَنَّهُ لَيْسَ يخبر)[٤].

–ومما تقدم– فان الصرف في ضوء ما عُرِض من موضوعات تحت باب الخلاف يكون جزءا من كل، فما تضمن من الاساليب السابقة حرف العطف المفرغ من مضمونه فهو صرف، أما الظرف الواقع خبرا فلا يشابه في السياق سياقات الخلاف الاخر التي يتوسطها حرف العطف، ومن هنا يخرج من باب الصرف في ضوء هذا التوصيف [٥].

قال د. حامد عبد المحسن: (واعتقد ان الفراء كان دقيقا في اختيار اللفظة التي تؤدي المعنى الذي قصده وهو يضع مصطلح الصرف غير انه حصر هذا المصطلح في بابين هما: المفعول معه والفعل المضارع المنصوب بعد أحرف العطف المعروفة.)[٦].

الخاتمة

توصل البحث الى النتائج الاتية:

١. كشف البحث عن العوامل التي أدت الى هذا الوهم، فكان التعصب المذهبي مشرب المخالفين كما أنَّ قراءة النص كما يرغبون ساعد على تنامي ظاهرة الوهم في نسبة الآراء النحوية عند علماء العربية.

٢. كشف البحث عن أوهام السيرافي بحق الفراء في مواضع متعددة وبطرق متعددة ايضا كما ظهر جليا في مسألة (الاسم المرفوع بعد لولا) حين اجتزأ نص الفراء ليظهر على خلاف من خصومه ليبدأ النقد والتحليل.

---

(١) البيت لم أقف عليه في ديوانه، ينظر :معجم الشواهد اللغوية:٣٩٧.

(٢) ديوانه/ ٥٤.

(٣) الكتاب:٣/ ٤٢.

(٤) المقتضب: ٢/ ٢٥.

(٥) مصطلحا الصرف والخلاف (دراسة تحليلية). أ.م.د. حامد عبد المحسن كاظم، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، مج:١٢، ع:١، س:٢٠٠٩م. ص:٦٠.

(٦)مصطلحا الصرف والخلاف: ٦٠.

٣. أوضح البحث سعي البصريين الى دفع النصوص باتجاه مغالطة الكوفيين فيما نقل عنهم من دون تحر عن حقيقة ما نقل كما حدث في (لولا) عندما اثبت البصريون عدم اختصاصها بالاسمية بل الفعلية لسلب العمل وتوجيه الاسم نحو الابتداء. متجاهلين قول الكسائي في تأويله والذي جرى النسبة له الى الكوفيين عامة من لدن أبي البركات الانباري من دون تدقيق.

٤. فنَّد البحث موضوع (الصفة الصالحة اذا وجد معها ظرف مكرر) وأخرجها من مسائل الخلاف بل وجدها من المسائل التي اجمع النحاة عليها، وما ورد عن الفراء ترجيح وجه دون آخر في مغالطة واضحة من البصريين بعدم التثبت من نصوص الفراء.

٥. بيَّنَ البحث رأي الفراء في تركب (الا) وعامل النص فهي تتركب من (إنْ) النافية مع (لا) والاولى اذا خففت عملت عمل (ما) النافية.فيظهر العمل ما بعد (الا) ويكون عامل المستثنى بحسب نوع الاستثناء، ويكون رأي الفراء هذا يوافق سيبويه من وجه ويخالفه من وجه آخر، فما نقله السيرافي لم يكن صحيحا والغريب ان الاخير رد الفراء لما وافق فيه سيبويه من دون أن يعلم.

٦. رفض البحث ما نسبة إلى الكوفيين من أنهم أجازوا المستثنى عطفا، فـ (الا) ليست بمعنى الواو كما تبين من موقف الفراء.

٧. كشف البحث عن وهم البصريين عامة والسيرافي خاصة في جواز اضافة النيف الى العشرة وقد أوردت نصوصا للفراء وثعلب تمنع ذلك.

٨. بين البحث موقف الفراء من العائد المحذوف من الجملة التي تقع صفة في قوله تعالى ((واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا)) فلك القول: يجزيه، او يجزي فيه. وما نقله السيرافي من تبني الفراء (فيه) دون الهاء لا يصح.

٩. رفض البحث نص السيرافي بحق الفراء الداعي الى نصب الفعل المضارع بعد الفاء السببية على الخلاف انما النصب على الصرف كما اراد الفراء.

روافد البحث

- القران الكريم.
- ائتلاف النّصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزّبيدي (ت-٨٠٢هـ)، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٧ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسي (ت-٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨ م.
- الأصول في النحو، أبو بكر بن السّراج (ت-٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس (ت-٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.
- الأعلام.خير الدين الزركلي (ت-١٩٧٦هـ).دار العلم للملايين-بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.
- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد الحسني العلوي (ت-٥٤٢هـ)، تحقيق ودراسة: د.محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.
- انباه الرّواة على أنباه النحاة، علي بن يوسف القفطي (ت-٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين: البصريّين، والكوفيّين، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط٤، ١٩٦١م.

- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت-٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيّان الأندلسي (ت-٧٤٥هـ)، بعناية محمد صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢م.
- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد.أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي (ت-١٢٢٤هـ). تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية ٢٠٠٢م.
- البداية والنهاية. أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت-٧٧٤هـ)، دار الفكر، ١٩٨٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة.عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت-٩١١هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان/ صيدا.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة.مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت-٨١٧هـ)، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٠م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السّقا، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.
- التحرير والتنوير. محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ) الدار التونسية للنشر – تونس. ١٩٨٤هـ.
- تفسير الرازي.الإمام فخر الدين الرازي (ت-٦٠٦هـ). دار الفكر للطباعة-بيروت، ط٣، ١٩٨٥.
- تفسير القرطبي. (الجامع لأحكام القرآن)أبو عبد الله محمد القرطبي (ت-٦٧١ هـ).تحقيق:احمد عبد العليم البردوني، دار الشعب – القاهرة، ط٢، ١٣٧٢هـ.
- تفسير المراغي.أحمد بن مصطفى المراغي (ت- ١٣٧١هـ).شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر، ١٩٤٦م.
- تفسير النيسابوري (غرائب القرآن ورغائب الفرقان).نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري (ت- ٨٥٠هـ). تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ - ١٤١٦هـ.
- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد الغلاييني (ت-١٣٦٤هـ).المكتبة العصرية-بيروت ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
- الجليس الصالح الكافي والانيس الناصح الشافي. أبو الفرج المعافى بن زكريا النهرواني (ت- ٣٩٠هـ). تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٥م.
- الجمل، أبو القاسم الزجاجي (ت-٣٣٧هـ)، تصحيح وشرح: ابن أبي شنب، مطبعة جول كربونل، الجزائر، ١٩٢٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن أم قاسم المرادي (ت-٧٤٩هـ)، تحقيق: د. طه محسن، مؤسسة الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٧٦م.
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت-١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.
- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، د. المختار أحمد ديرة، دار قتيبة، دمشق، ط٢، ٢٠٠٣م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد الحسن السُكَّري (ت-٢٩٠ هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط٢، ١٩٩٨م.
- ديوان الأخطل، شرح وتصنيف وتقديم: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، تحقيق: محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة.
- ديوان الحطيئة. رواية ابن حبيب عن ابن الاعرابي، شرح: ابو سعيد السكري، دار صادر– بيروت، ١٩٩٨.

- سير أعلام النبلاء. شمس الدين الذهبي (ت- ٧٤٨هـ)، دار الحديث- القاهرة، ط: ٢٠٠٦م.
- شرح الأشموني على ألفية بن مالك.أبو علي بن محمد الأشموني (ت-٩٢٩ هـ). تحقيق:حسن حمد، وبإشراف:د.أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٩٩٨م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مج (١)، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٩٨٠م، ومج (٢)، دار الفكر.
- شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الشيخ خالد الأزهري (٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- شرح التسهيل، ابن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ١٩٩٠م.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق وتقديم: د. إحسان عباس، نشر وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٢م.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: د.عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت-٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م.
- شرح المفصّل، موفّق الدين يعيش بن علي بن يعيش (٦٤٣هـ)، المطبعة المنيرية، مصر.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.
- طبقات النحويّين واللّغويين، أبو بكر الزبيديّ الأندلسيّ (٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٢.
- الطرائف الأدبية، عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٧م.
- العبر في خبر من غبر.الذهبي.تح:صلاح الدين المنجد-الكويت، ١٩٦٠م.
- الفهرست.محمد بن إسحاق النديم (ت- ٣٨٠هـ)، دار المعرفة بيروت، ١٩٧٨.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير.محمد بن علي الشوكاني (ت- ١٢٥٥هـ). دار الفكر العربي، بيروت، (د، ط)، (د، ت).
- الكامل، أبو العباس المبرّد (٢٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٢م.
- الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
- كتاب الفرّاء وأثره في المدرسة الكوفيّة، د.جميل عبد الله عويضة، ٢٠٠٧م.
- اللباب في علل البناء والإعراب.أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت- ٦١٦هـ).تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ١٩٩٥م.
- اللمحة في شرح الملحة. أبو عبد الله محمد بن حسن المعروف بابن الصائغ (ت- ٧٢٠هـ).تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، نشرته عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤م.
- لسان العرب.ابن منظور (ت- ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ط٣- ١٤١٤هـ.
- ما ذكره الكوفيّون من الإدغام، ابو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ)، تحقيق: د. صبيح التميمي، دار البيان العربي، جدّة، ١٩٨٥م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج (٣١١هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، القاهرة، ١٩٧١م.

- مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (٢٩١هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، النشرة الثانية.
- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٧.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٢، ١٩٥٨م.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان.المؤلف: أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد اليافعي (ت ٧٦٨هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٩٩٧م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل (٧٦٩هـ)، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠م.
- مشكل إعراب القرآن، مكّي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ٢٠٠٣م.
- المصطلح النحوي نشأته وتطوّره حتّى أواخر القرن الثالث الهجري، د. عوض بن حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ١٩٨٠م.
- مصطلحا الصرف والخلاف (دراسة تحليلية). أ.م.د. حامد عبد المحسن كاظم، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، مج:١٢، ع:١، س:٢٠٠٩م. ص:٦٠.
- معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش (٢١٥هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م.
- معاني القرآن، أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي (١٨٩هـ)، أعاد بناءه وقدّم له: د. عيسى شحاته عيسى، دار قباء، القاهرة، ١٩٩٨م.
- معاني القرآن، أبو زكريا الفراء (٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج (٣١١هـ)، تحقيق:د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م.
- معجم الأدباء معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب). شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ). تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م.
- معجم الشواهد اللغوية.عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي–القاهرة، ط٣، ٢٠٠٢م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٥م.
- المفصل في صنعة الإعراب.أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري جار الله (ت– ٥٣٨هـ)تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط١، ١٩٩٣.
- المقتضب، أبو العباس المبرّد (ت–٢٨٥هـ)، تحقيق:محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م.
- نتائج الفكر في النحو، عبد الرحمن السهيلي (ت–٥٨١هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ابن تغري بردي (ت٨٧٤هـ)، مط دار الكتب المصرية، ١٩٣٦م.
- النحو في مجالس ثعلب، د. أحمد عبد اللطيف الليثي، دار العدالة، القاهرة، ١٩٩١م.
- النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء، د.كاظم إبراهيم كاظم، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٨م.
- النحو الوافي، د. عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٣.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري (ت-٥٧٧ هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرّائي، مكتبة المنار، الأردن، ط٣، ١٩٨٥م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) تحقيق:عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين.إسماعيل بن محمد أمين البغدادي (ت- ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.